

# الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية  
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ع. أ. ج. م  
ج. ن.

جانب دولة السيد رئيس مجلس الوزراء

إدارة الأبحاث والتوجيه

رقم الصادر : ٩/١٤٤

رقم المحفوظات:

بيروت ، فتح ٢ آذار ٢٠٠١

**الموضوع :** تقرير يتضمن مقترحات اللجنة المكلفة إعداد الدراسة  
العملية لتشييد مجمعات حكومية.

**المرجع :** قرار مجلس الوزراء رقم /٢١/ تاريخ ٢٦/٤/٢٠٠١ المتعلق

بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام إدارة الأبحاث والتوجيه

تتولى وضع دراسة عملية لتشييد مجمعات حكومية.

- قرار مجلس الوزراء رقم /٢٠/ تاريخ

١٩/٧/٢٠٠٠ المتعلق بتعميد عمل اللجنة المذكورة لمدة

شهرين تالين للتمكن من إنجاز المهمة المطلوبة منها

بصورة نهائية.

- قرار مجلس الوزراء رقم /٥٣/ تاريخ

٤/١٠/٢٠٠٠ المتعلق بتعميد عمل اللجنة المذكورة لمدة

ثلاثة أشهر من أجل استكمال مهمتها المتعلقة بوضع

دراسة عملية شاملة لتشييد مجمعات حكومية.

- تقرير اللجنة الأولي رقم ٩/٣١٩ المرفوع إلى دولة

رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٧/٢٠٠٠.

- تقرير اللجنة رقم ٩/٤٧١ المرفوع إلى دولة رئيس

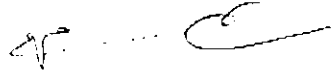
مجلس الوزراء بتاريخ ٣/١٠/٢٠٠٠.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبين أعلاه المتعلقين بطلب وضع دراسة عملية

لتشييد أبنية حكومية من قبل اللجنة المؤلفة من قبل مقام مجلس الوزراء في جلسته

المنعقدة بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠، من السادة ، مدير عام إدارة الأبحاث والتوجيه رئيساً

وعضوية كل من مدير عام الشؤون الفنية في رئاسة مجلس الوزراء، ومدير المالية العام ،









ملاحظات	بدل الإيجار السنوي	رقم العقار	الوزارة
	/٨٨٧,١٣٤,٠٠٠/ ل.ل.	٢١١/ رأس بيروت	التفتيش المركزي
	/٣١٥,٤٧١,٧٩٠/ ل.ل.	٢٥٠٧/ رأس بيروت	مجلس الخدمة المدنية
	/٤٢٦,٩٨٣,٣٠٠/ ل.ل.	٦٤٧/ زقاق البلاط	ديوان المحاسبة
	/١٣,٢٤٦,٥١٠/ ل.ل.	٣٥٣/ الأشرافية	الهيئة العليا للتأديب
	/٢,٩٠٠,٨٩٨,٤٦٧/ ل.ل.	عدة عقارات	وزارة المالية مديرية المالية العامة ومديرية الشؤون العقارية

ثانياً : تحديد مواصفات ومعدلات استثمار العقارات التي تملكها الدولة والمقترح تشييدها  
مجمعات حكومية عليها :

يبين الجدول التالي أرقام ومواقع ومساحات العقارات التي تملكها الدولة بالإضافة إلى  
معدلات استثمارها المعمول بها حالياً والمساحة الإجمالية للبناء التي يمكن تشييدها عليها مع  
الإشارة إلى أنه يعود لمجلس الوزراء بطبيعة الحال تخطي المعدلات المذكورة وزيادة عامل  
الإستثمار عند الضرورة.

ملاحظات	المساحة التي يمكن تشييدها	الإرتفاع عن سطح الأرض	عدد الطوابق	الإستثمار العام	الإستثمار السطحي	مساحته التقريبية	رقم العقار وموقعه
	٢م/١٦,٠٠٠/	٣٠/م	-	٤ مرات مساحة الأرض	٦٠%	٢م/٤,٠٠٠/ (قطعة أرض ملاصقة لمبنى كلية الحقوق)	٦٢/ رأس بيروت كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

ملاحظات	المساحة التي يمكن تشييدها	الإرتفاع عن سطح الأرض	عدد الطوابق	الإستثمار العام	الإستثمار السطحي	مساحته التقريبية	رقم العقار وموقعه
العقار بتصرف مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك إلا أن الصحيفة العينية تشير إلى أن الجهة المالكة هي الدولة	٢م/١٥٠٠٠/ كحد أدنى و/١٤٤٠٠٠/ كحد أقصى	غير محدد	-	٣ مرات مساحة الأرض	٧٠ %	٢م/٤٨٠٠٠/ تم تحديد مساحة ٢م/٥٠٠٠/ بواسطة لجنة شكلها وزير الأشغال العامة والنقل بغية تشييد مبنى لصالح الوزارة المذكورة	٣٥٨٢/الأشرفية ٣٥٨٤/الأشرفية (ساعة العبد)
	٢م/١٢٠٠٠/ -	-	-	٢٠٥٠	٤٠ %	توجد إمكانية لتشييد بناء على استثمار سطحي مساحته ٢م/٤٨٠٠٠/ ٢م/٥٠٠٠٠/	حرم الأونيسكو
قرب مستشفى بيروت الحكومي	٢م/١٠٠٠٠٠٠/ ٢م/٢٤/	٦	٦	٢	٤٠ %	٢م/٥٠٠٠٠/ ٢م/٤٨٠٠٠/	٣٠١٦/الشيح القسم رقم /١/ على الخريطة المرفقة
قرب مستشفى بيروت الحكومي يستعمل حالياً كمركز من قبل النقل المشترك	٢م/١٧٦٤٠/ ٢م/٢١/	٦	٦	١٤٤٠	٤٠ %	٢م/١٢٦٠٠/ ٢م/٤٨٠٠٠/	٣٠١٦/الشيح القسم رقم /٢/ على الخريطة المرفقة
قرب مستشفى بيروت الحكومي يوجد تعد على العقار (أبنية سكنية غير مشروعة)	٢م/٢٨٧٥٠/ -	-	-	٢	٤٠ %	٢م/١٤٣٧٥/ ٢م/٤٨٠٠٠/	٣٠١٦/الشيح القسم رقم /٣/ على الخريطة المرفقة

Handwritten signatures and marks at the bottom of the page.

رقم العقار وموقعه	مساحته التقريبية	الإستثمار السطحي	الإستثمار العام	عدد الطوابق	الإرتفاع عن سطح الأرض	المساحة التي يمكن تشييدها	ملاحظات
٣٠١٦/الشيخ القسم رقم /٤/ على الخريطة المرفقة	٢م/١٨٠٠/	% ٤٠	١,٤٠	٤	١٧/م	٢م/٢٥٢٠/	قرب مستشفى بيروت الحكومي يوجد تعد على العتار (أبنية سكنية غير مشروعة)
٣٠١٦/الشيخ القسم رقم /٥/ على الخريطة المرفقة	٢م/٢٨٠٠/	% ٤٠	٢	٦	٢٤	٢م/٥٦٠٠/	قرب مستشفى بيروت الحكومي مخصصة لوزارة الإقتصاد والتجارة

ثالثاً : توزيع المجمعات الحكومية على العقارات التي تم اختيارها وفقاً للمواقع والمساحة والكلفة التقديرية الإجمالية :

تشير إلى أن الكلفة التقديرية للبناء على أساس اعتماد مبلغ /٤٠٠/ د.أ. كلفة المتر المربع الواحد ، تشمل على الطبقات السفلية للبناء ومرائب للسيارات.

السوزارة	المساحة المستأجرة	مساحة البناء المقترح تشييدها مبدئياً لكل وزارة	العقار المقترح رقمه وموقعه والمساحة التي يمكن تشييدها عليه	الكلفة التقديرية على أساس /٤٠٠/ دولار للمتر المربع الواحد
وزارة الثقافة ودار الكتب الوطنية	٢م/٢٩١٨/	٢م/٣٥٠٠/	٦٢/رأس بيروت قرب كثية الحقوق ٢م/١٦٠٠٠/	/١,٤٠٠,٠٠٠/
وزارة الأشغال العامة والنقل	٢م/١٠٠٠٠/	٢م/١٠٠٠٠/	٣٥٨٢/الأشرفية ٣٥٨٤/الأشرفية (ساعة العبد) ٢م/١٥٠٠٠/	/٤,٠٠٠,٠٠٠/

السوزارة	المساحة المستأجرة	مساحة البناء المقترح تشييدها مبدئياً لكل وزارة	العقار المقترح رقمه وموقعه والمساحة التي يمكن تشييدها عليه	التكلفة التقديرية على أساس /٤٠٠/ دولار للمتر المربع الواحد
وزارة البيئة	٢م/٢٣٩٩/	٢م/٣٠٠٠/	٣٥٨٢/الأشرفية ٣٥٨٤/الأشرفية ( ساعة العبد ) تحديد المساحة المناسبة	/١,٢٠٠,٠٠٠/
وزارة الشباب والرياضة	-	٢م/٣٠٠٠/	حرم الأونيسكو إستثمار سطحي مساحته/٤٨٠٠/م	/١,٢٠٠,٠٠٠
وزارة الصناعة	٢م/٢٥٠٠/	٢م/٤٠٠٠/	٣٠١٦/الشيخ قرب مستشفى بيروت الحكومي القسم رقم/١/ على الخريطة المرفقة ٢م/١٠٠٠٠٠/	/١,٦٠٠,٠٠٠/
وزارة العمل	٢م/٢١٠٠/	٢م/٣٥٠٠/	"	/١,٤٠٠,٠٠٠/
وزارة الصحة العامة مع مختبر بيروت المركزي ومركز الكلية الإصطناعية	٢م/٧١١٦/	٢م/١٠٠٠٠/	٣٠١٦/الشيخ قرب مستشفى بيروت الحكومي القسم رقم /٢/ على الخريطة المرفقة ٢م/١٧٦٤٠/	/٤,٠٠٠,٠٠٠/
مجمع لأجهزة الرقابة ( مجلس الخدمة المدنية ) التفتيش المركزي، ديوان المحاسبة والهيئة العليا للتأديب	٢م/١٣,٤٧٦/	٢م/٢٢,٠٠٠/	٣٠١٦/الشيخ قرب مستشفى بيروت الحكومي القسم رقم /٣/ على الخريطة المرفقة ٢م/٢٨٧٥٠/	/٨,٨٠٠,٠٠٠/

السوزارة	المساحة المستأجرة	مساحة البناء المقترح تشييدها مبدئياً لكل وزارة	العقار المقترح رقمه وموقعه والمساحة التي يمكن تشييدها عليه	الكلفة التقديرية على أساس /٤٠٠/ دولار للمتر المربع الواحد
وزارة الإقتصاد والتجارة	٢م/٣٧٠٠/	٢م/٥٠٠٠/	٣٠١٦/الشيخ قريب، مستشفى بيروت الحكومي القسم رقم /٥/ على الخريطة المرفقة ٢م/٥٦٠٠/	/٢,٠٠٠,٠٠٠/
وزارة المالية	٢م/٢٦٢٥٠/	٢م/٢٨٠٠٠/	يقتضي تأمين المساحات اللازمة ضمن البناء الذي يشيد خصيصاً لوزارة قريب مستديرة العلانية	/٤,٠٠٠,٠٠٠/
وزارة الخارجية والمغتربين	٢م/٩٠٠٠/	٢م/١٠,٠٠٠٠/	إختيار عقار مستقل عن بقية المجمعات الحكومية	/٤,٠٠٠,٠٠٠/

وتجدر الإشارة إلى أنه كان يوجد مشروع سابق يتعلق بنقل أجهزة الرقابة إلى مبنى يقع في نطاق مشروع سوليدير قرب القصر الحكومي وقد صرف النظر عن مناقشته مجدداً في ضوء تعميم رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢/ص تاريخ ١٩٩٩/١/٢١

وتجدر الملاحظة كذلك أن اللجنة في دراستها السابقة رقم ٩/٤٧١ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣ اقترحت تشييد مبنى لوزارة الثقافة ضمن حرم الأونيسكو مع مجمع وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشباب والرياضة ، إلا أنها ارتأت أنه من الأنسب تشييد المبنى المذكور على العقار رقم ٦٢/الصنائع ( كلية الحقوق ) كما هو مبين في الجدول أعلاه كما أن اللجنة في دراستها المذكورة المرفقة رجباً ، اقترحت كذلك نقل المديرية العامة للنقل البري والبحري من المبنى المستأجر في " ستاركو " إلى المبنى التابع لوزارة الأشغال العامة والنقل - الوزارة الأم - في الشيخ مؤقتاً ، الأمر الذي يتطابق وأحكام قرار مجلس الوزراء رقم /١١/ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٨ على أن تنقل مع سائر وحدات الوزارة إلى المبنى انخاص بها الذي سيتم تشييده على العقارين رقم ٣٥٨٢ و ٣٥٨٤ الأشرفية وذلك عند إنجازه.

كما أشارت اللجنة أيضاً في الدراسة عينها إلى أنه يقتضي تجميع المباني التي تشغلها وزارة المالية والتي يبلغ عددها تسعة مبانٍ في مبنى واحد يضم جميع الوحدات.

م  
ع

ف

ب

وبنتيجة الإتصال بالأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين ومدير الشؤون الإدارية والمالية لديها تبين أن الوزارة المذكورة ترغب في تشييد بناء تبلغ مساحته حوالي /١٠٠,٠٠٠ م/ بإمكانه استيعاب جميع الوحدات التابعة لها بالإضافة إلى تلبية الحاجات المستقبلية ويشتمل أيضاً على مطعم لحفلات الوزارة ومواقف للسيارات ويكون بعيداً عن المجمعات الحكومية الأخرى لتأمين استقبال البعثات الدبلوماسية والوفود الدولية وعقد المؤتمرات بحرية ، وتأتي رغبة الوزارة المذكورة في تشييد بناء جديد بعد أن تبين لها في ضوء قرارات مجلس الوزراء لا سيما القرارين رقم /٥/ تاريخ ١٩٩٨/٦/٢٤ ورقم /٤/ تاريخ ١٩٩٨/١٠/١٤ . أنه تم فسخ التزام أشغال مبنى وزارة الخارجية والمغتربين في منطقة بعبد ( المتعبد ، الشركة اللبنانية للتعمير والإنماء ) . كما أن قيادة الجيش في كتابها رقم ٢٤٠١٣ /ت ج/ تقنى تاريخ ١٠/٢٩/١٩٩٦ الموجه بواسطة وزارة الدفاع الوطني إلى مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية أفادت أنه يتعدّد إخلاء مبنى وزارة الخارجية قبل تأمين مبنى بديل يتسع لإجراء أداء الحرس الجمهوري بالقرب من القصر الجمهوري .

تبين في ضوء الإستقصاءات والوقائع المبينة أعلاه ، أن مجموع مساحات الأبنية المقترح تشييدها للوزارات والإدارات العامة المذكورة أنفاً بلغ /١٠٢,٠٠٠ م/ وأن مجموع كلفتها الإجمالية يقدر بحوالي /٤٠,٨٠٠,٠٠٠ د.أ.

رابعاً : العقارات التي تملكها بلدية بيروت والتي تصلح لتشييد مجمعات حكومية عليها:

رقم العقار	المنطقة العقارية	المساحة الإجمالية	وصف حالة العقار الراهنة والملاحظات بشأنه
١٢٢٠	رأس بيروت	٢م/١٤١٧٧/	لا يوجد على العقار إنشاءات
١٩٢٤	المزرعة	٢م/٢٠٨٦٦/	ميدان سباق الخيل
١٩٢٥	المزرعة		حرس بيروت

٥٣

٥

٧

٣

خامساً : العقارات المسجلة باسم مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك والتي تصلح  
لتشييد مجمعات حكومية عليها.

رقم العقار	المنطقة العقارية	المساحة الإجمالية	وصف حالة العقار والملاحظات بشأنه
٣٥٨٢	الأشرافية	٢م/٢٤٠٠٠/	إتشاءات قديمة عائدة لمصلحة سكك حديد الدولة مع الإشارة إلى أن قيود الصحيفة العينية تشير - إستناداً إلى الإقادة العقارية التي تم الحصول عليها - إلى أن الجهة المالكة هي : الدولة.
٣٥٨٤	"	٢م/٢٤٠٠٠/	

سادساً : حصة الدولة من المساحات التي تم ردمها في منطقتي ضبيه والنورماندي وإمكانية تشييد مجمعات حكومية عليها.

منطقة ضبيه : يتبين من الخريطة المرفقة التي حصلت عليها اللجنة أن الدولة تملك حصة كبيرة من المنطقة التي تم ردمها ( مشروع جوزف خوري ) وتوجد إمكانية لتشييد مجمع حكومي عليها إذا دعت الحاجة علماً أن هذه المنطقة تقع خارج مدينة بيروت. منطقة النورماندي : ترى اللجنة أنه توجد إمكانية لتشييد عدة مجمعات حكومية في هذه المنطقة الواقعة في وسط العاصمة. إذا تبين وجود جدوى إقتصادية كافية حول الموضوع.

سابعاً : في النتيجة :

إستناداً إلى ما تقدم ،

وبما أن عملية تشييد مجمعات حكومية في العاصمة وفي مراكز المحافظات والاقضية من شأنه ، تحقيق مبدأ الإستقرار الإداري للإدارات العامة وفي الوقت عينه تخفيف العبء على الخزينة ويتحصل ذلك بتوفير المبالغ الطائلة التي تدفعها الدولة سنوياً كبدايات إيجار للأبنية الحكومية ولا سيما تلك المستأجرة في ظل القانون رقم ٩٢/١٥٩ ( حرية التعاقد ) ، وكذلك تأمين مبانٍ نموذجية كافية يتم تشييدها وفقاً للمتطلبات الإدارية الحديثة بحيث تستوعب جميع الموظفين وتمكنهم من إنجاز أعمالهم بيسر وسهولة وتقديم الخدمات للمواطنين بأقل كلفة وأقل وقت ، وتأمين المواقف الكافية للسيارات فضلاً عن أنه يمكن تجهيز المباني المقترح تشييدها بأحدث التجهيزات التكنولوجية وجعلها تلبي ليس الحاجة الآنية فقط وإنما الحاجة المرتقبة كذلك لفترة مستقبلية طويلة.



وبما أن الدراسة الراهنة ركزت على العقارات التي تملكها الدولة ضمن نطاق مدينة بيروت وهي بمجمل مساحة كل منها لا تكفي لتشييد مجمعات حكومية كبيرة وإنما متعددة إذ ليس بإمكان أي عقار إستيعاب جميع الوزارات أو العدد الأكبر منها. فضلاً عن أن تجميع المجمعات الحكومية الكبرى في مراكز معينة قد يؤدي إلى محاذير عدة (ازدحام السير ، تأمين المواقف ، السلامة العامة...)


وحيث ان اللجنة توصي ايضاً بالعمل على تشييد مجمعات حكومية او اضافة طوابق أخرى على السرايا الموجودة في مراكز المحافظات والاقضية لتنظيم مختلف وحدات الادارات الرسمية ولتلبية حاجاتها المستقبلية المستجدة .

وبما أن العقار رقم ١٩٢٤/المزرعة ( ميدان سباق الخيل ) يتمتع بمساحة كبيرة وموقع مميز (محاذاته للعقار رقم ١٩٢٥/المزرعة ( حرش بيروت ) المجاور له ) بحيث أنه يمكن اعتماد موقعهما لتشييد مجمع حكومي أو مدينة حكومية تستوعب الوزارات جميعها أو معظمها إلا أنه يقتضي الإشارة إلى أن هذين العقارين يدخلان في عداد أملاك بلدية بيروت من جهة وأن هناك موانع بيئية واقتصادية عديدة ، تحول دون استخدامهما لإنشاء أبنية حكومية. لذلك ارتأت اللجنة ترك أمر هذا الموضوع إلى مقام مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً لجهة تقرير ما إذا كان بالإمكان اعتماد هذين العقارين أو أي من العقارات الأخرى الواردة ضمن هذا التقرير لتشييد مجمعات حكومية عليها.

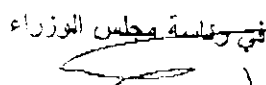
وعليه ،

فإن اللجنة اذ ترفع اليكم هذا التقرير لاتخاذ مآثره مناسبة في شأنه ، تبدي كامل استعدادها - في اطار توجيهاتكم - لمواكبة ودراسة كل ما يطلب في ضوء المستجدات التي قد تطرأ على هذا الملف مستقبلاً .


رئيس مجلس الإنماء والإعمار

  
محمود عثمان

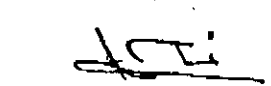
مدير عام الشؤون الفنية

  
المهندس كلود نسعد

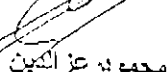
مدير المالية العام

  
ألان بيلاني

مدير عام الطرق والمباني

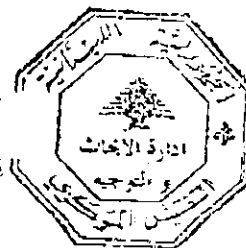
  
المهندس فادي النمار

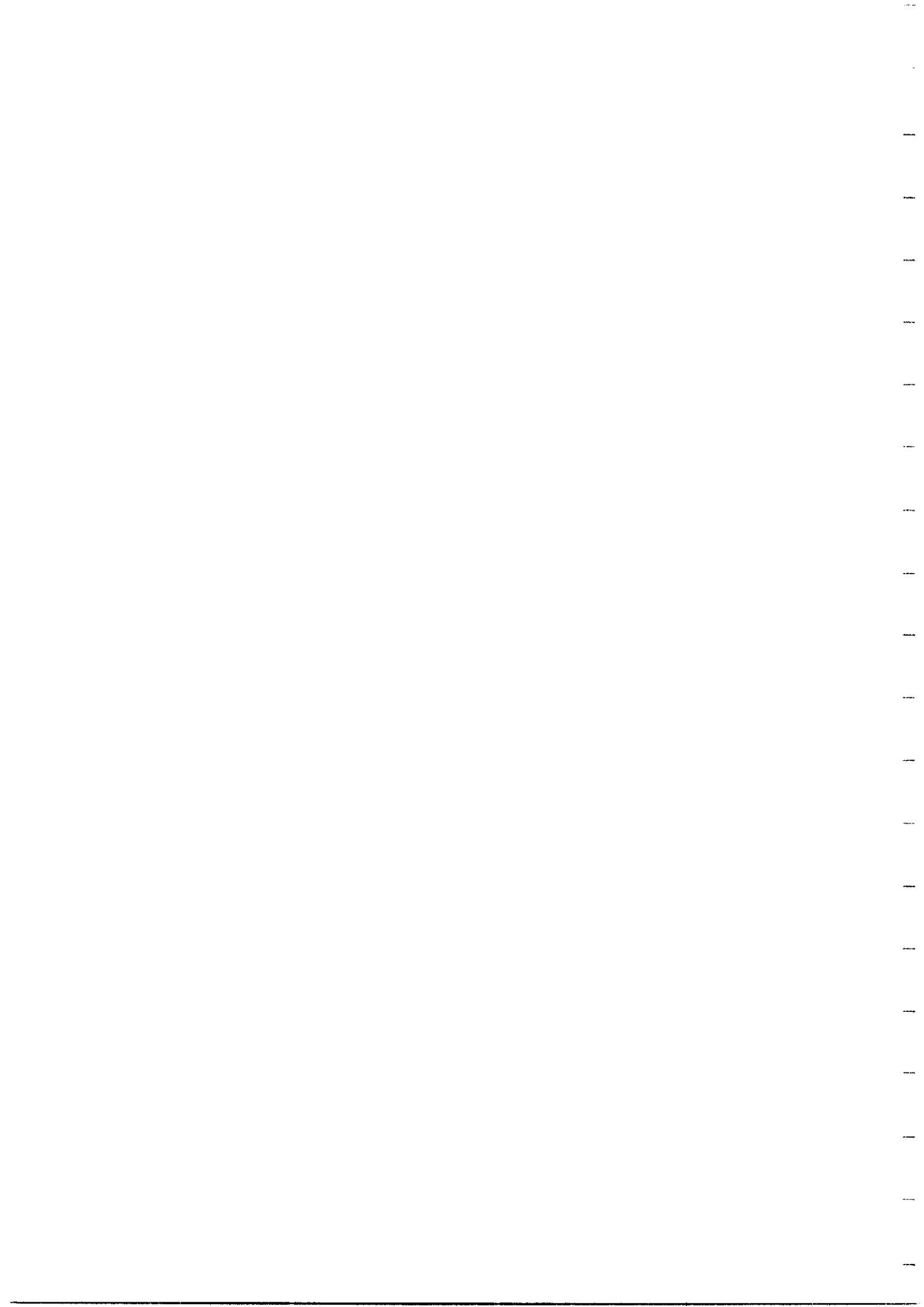
رئيس اللجنة  
المدير العام لإدارة الأبحاث والتوجيه

  
محمود عثمان

طبيب الأمل

أزينا الشوامي





الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

التفتيش المركزي

إدارة الأبحاث والتوجيه

رقم الصادر : ٩/٤٧١

رقم المحفوظات : ٣٣/٢٠٠٠

بيروت ، في ٢٠٠٠

ج.ن/ح.م

جانب دولة رئيس مجلس الوزراء

**الموضوع :** تقرير يتضمن مقترحات اللجنة المكلفة بإعداد

الدراسة العملية لتشييد مجمعات حكومية.

**المرجع :** - قرار مجلس الوزراء رقم /٢١/ تاريخ

٢٠٠٠/٤/٢٦ المتعلق بتشكيل لجنة برئاسة

مدير عام إدارة الأبحاث والتوجيه تقولي وضع

دراسة عملية لتشييد مجمعات حكومية.

- قرار مجلس الوزراء رقم /٢٠/ تاريخ

٢٠٠٠/٧/١٩ المتعلق بتعدد عمل اللجنة

المذكورة لمدة شهرين تالين للتمكن من إنجاز

المهمة المطلوبة منها بصورة نهائية.

- تقرير اللجنة الأولي رقم ٩/٣١٩ المرفوع إلى

دولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٧

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه المتعلقين بطلب وضع دراسة عملية

لتشييد أبنية حكومية من قبل اللجنة المؤلفة من : مدير عام إدارة الأبحاث والتوجيه رئيساً

ومندوبين عن كل من رئاسة مجلس الوزراء ، وزارة المالية ، مجلس الإنماء والإعمار ،

إدارة الأبحاث والتوجيه ووزارة الأشغال العامة.

وعطفاً على التقرير الأولي رقم ٩/٣١٩ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٧ المرفوع إلى دولتكم من

قبل رئيس اللجنة المدير العام لإدارة الأبحاث والتوجيه المتضمن مساحاً للعقارات التي تملكها

الدولة وجدولاً شاملاً بالإدارات التي تدفع بدلات إيجار مرتفعة. وبالإشارة إلى قرار مجلس

الوزراء رقم /٢٠/ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٩ المتضمن "تعدد عمل اللجنة المشكلة بموجب قراره

رقم ٢١ تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٩ لمدة شهرين من تاريخ صدور القرار وذلك من أجل

استكمال مهمتها ...

٤

الجنة هؤوت البت بانبته  
رأسه مجلس الوزراء  
التفتيش المركزي

- ٢ -

وبنتيجة العمل على استكمال المعطيات المتعلقة بتحديد العقارات الأكثر ملاءمة وتقدير الكلفة الأولية وتقديم المقترحات المتعلقة بأولويات اختيار الإدارات التي يقتضي تشييد أبنية لصالحها تم وضع التقرير التالي الذي يتضمن الأقسام التالية :

أولاً : في بدلات إيجار الأبنية الحكومية كافة وكيفية توزيعها

ثانياً : في أوضاع العقارات التي تملكها الدولة

ثالثاً : الإقتراحات .

أولاً : في بدلات إيجار الأبنية الحكومية كافة :

تبين من الإطلاع على بيان " تنفيذ الموازنة " المؤرخ في ٢٠٠٠/٧/١٢ المرفق والمعد من قبل وزارة المالية أن المبلغ الإجمالي لبدلات إيجار الأبنية الحكومية المستأجرة هو بحدود ٦٠/ مليار ليرة لبنانية سنوياً تستأثر منه وزارة الخارجية والمغتربين بحوالي ٢٣/ ملياراً بينما تبلغ حصة التربية والتعليم العالي حوالي ١٨/ مليار ل. ( بحيث تبلغ حصة الوزارتين من بدلات الإيجار حوالي ثلثي المبلغ الإجمالي ) والباقي ( أي الثلث ) تتوزعه بقية الوزارات وبعض المؤسسات العامة. ويمكن تلخيص مضمون البيان المشار إليه وفقاً لما يلي :

أ - وزارة الخارجية والمغتربين : تدفع سنوياً ٢٣/ مليار ليرة لبنانية بدلات إيجار الأبنية التي تشغلها في الداخل والخارج كما يلي :

١١/ مليار ليرة لبنانية للأبنية التي تشغلها الإدارة المركزية بما في ذلك مبنى الأسكو،

١٢/ مليار ليرة لبنانية لمراكز البعثات الدبلوماسية في الخارج.

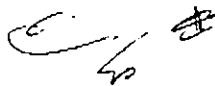
ب - وزارة التربية والتعليم العالي : تدفع سنوياً ١٨/ مليار ليرة لبنانية تقريباً بدلات إيجار أبنية مدرسية في بيروت والمناطق وهذا الرقم مرشح للتزايد سنوياً وبوتيرة متسارعة مما يقتضي التوصية بالعمل على تشييد أبنية مدرسية تكون ملكاً للدولة اللبنانية على الأراضي التي تملكها الدولة أو البلديات.

ج - بقية الوزارات والمؤسسات العامة تدفع سنوياً حوالي ١٩/ مليار ليرة لبنانية.

ثانياً : في أوضاع العقارات التي تملكها الدولة ضمن منطقة بيروت الكبرى :

يبين الجدول التالي أوضاع العقارات ملك الدولة الممكن استثمارها مفصلة وبالإمكان

الرجوع إلى الخرائط المرفقة للإطلاع على الأوضاع الدقيقة للعقارات:



- ٣ -

وصف حالة العقار الراهنة - ملاحظات مشمّلاته الحالية :	الجهة المانحة حسب إفاضة أمين السجل العقاري المركزي	المساحة الإجمالية م <sup>٢</sup>	المنطقة العقارية	رقم العقار
- ناد رياضي - ملاعب تنس - مركز للجيش اللبناني - مركز بحوث - للعقار مرسوم رقم ١١٩٥٧ واعتبار " مشروع إنشاء مركز الثقافة والمؤتمرات في مدينة بيروت الصادر في ١٩ آذار ١٩٩٨. - مساحة العقار المتبقية وغير مستغلة ٤٥٠٠٠ م <sup>٢</sup> تقريباً.	الجمهورية اللبنانية	٥٢,٨٧	عين المريسة	٧٠٥
- ليس عليها بناء، ( بلدية بيروت ) - مستشفى الكرنيتنا - مراكز توزيع الأدوية - مركز للصيالة - مستودعات أدوية - غرف لمحركات الكهرباء - مكاتب موزعة - بنك العيون - مطابخ منفردة - مركز للجيش - جامع بحالة الخراب.	الجمهورية اللبنانية	١٤١٧٧	رأس بيروت	١٢٢٠
- دار المعتمين - مخفر للدرك - قاعة رياضية - مدرسة - سوق خضار - قسم مخصص لمديرية أمن الدولة - المساحة المتبقية، ٢٧٥٠ م <sup>٢</sup> تقريباً	الجمهورية اللبنانية	٤٦,٥٨	المدور	٢٩٧
- المدينة الرياضية - سوق خضار - بيوت الضباط - مستشفى حكومي - وزارة البريد والبرق - النقل المشترك - المهنية قسم مخصص لأمن الدولة	أمالك الدولة الخاصة	٤,٧٩٤	المصيطبة	٣٥٩٢ ملاصق للعقار رقم ٣٠١٦
	حكومة لبنانية	٤,٣٧٣٢	الشيح	٣٠١٦



- ٤ -

٢٩٧٧ - أمن دولة	الجمهورية اللبنانية	٥٢٩	رأس بيروت	٢٩٧٧
٢٩٧٤ - بناية		٥١٩		٢٩٧٤
٢٩٧١ - موقف للسيارات مخصص حالياً لمصرف لبنان		٢١٨٠		٢٩٧١
٢٩٧٥ - بناية		٥١١		٢٩٧٥
٢٩٧٢ - محطة بنزين		٥٢١		٢٩٧٢
صنم للعقار ٢٩٨٢ ، والذي يملكه مصرف لبنان	الجمهورية اللبنانية	١٢٦٥	رأس بيروت	٢٩٧٨
مصرف لبنان - يضم له العقارات ٨٤ - ٢٩٩٢ - ٢٩٩١ - ٢٩٨٨ - ٢٩٨٢ - ١٥٦٠ - ١٥٥٩	الجمهورية اللبنانية	١٣١٢٦	رأس بيروت	٢٩٨٢
- مركز لأمن الدولة ( حماية الشخصيات )	أملك الدولة العامة	٢٥٠٨٦	الأشرفية	٣٥٨٢
- مساحة العبد سكة الحديد	الجمهورية اللبنانية	٢٦٢٢٨		٣٥٨٤

ملاحظة : يطلب مراجعة دائرة أملاك الدولة ، والتي هي المرجع الصالح لأملك الدولة وعقود الخصخصة.

دائرة المساحة بيروت

المهندس شوقي الحاج

٢٠٠٠/٦/٢٣

المساح المحطف

ريمون مخائيل





الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

التفتيش المركزي

ثالثا : الإقتراحات

اللجنة في معرض دراستها للخيارات المتوفرة إلى الإقتراحات التالية :

الإقتراح الأول

إمكان تشييد مبنى يضم جميع أجهزة الرقابة التابعة لرئاسة مجلس الوزراء :  
مجلس الخدمة المدنية ، التفتيش المركزي ، ديوان المحاسبة والهيئة العليا للتأديب ،  
بالإضافة إلى الوحدات التابعة لمكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري، والتي  
يبلغ مجموع بدلات إيجارها حوالي ملياري ليرة لبنانية.  
علما أن المساحة الإجمالية المستأجرة لصالح الإدارات المذكورة تبلغ  
/٤٧٦،٤١٣م/ وهي أبنية معدة بمعظمها للسكن أساسا ولا تتوفر فيها مواصفات البناء  
الإداري كما أنها تفتقر إلى المواقع الكافية للسيارات.

أ - العقارات المقترحة

١- العقار رقم /٧٠٥/ عين المريسة (المساحة غير المستغلة منه حتى الآن  
والتي تصلح للبناء عليها تبلغ /٤٥٠٠٠م/٢. يراجع الجدول المرفق).

أو

٢- العقار رقم /٣٥٩٢/ المصيطبة المساحة المتبقية منه دون بناء تبلغ  
٢م٧٥٠٠ أو العقار رقم /٣٠١٦/ الشياح (قرب المدينة الرياضية) -  
مساحته كبيرة جدا مشغولة بمعظمها ( يراجع الجدول ص ٣)

ب - مواصفات البناء المقترح تشييده

- مساحة البناء السطحية /٢٠٠٠م/٢
- عدد الطوابق /١١/ أو /١٢/ طبقا باستثناء الطوابق السفلية المخصصة  
لمواقف السيارات.
- المساحة الإجمالية الميدنية المقدرة للبناء /٢٢/ ألف متر مربع
- تقدير أولي للكلفة على أساس كلفة المتر المربع الواحد بدون مفروشات  
/٤٠٠/ دولار أميركي : وتكون الكلفة ٢٢٠٠٠ م٢ × ٤٠٠ =  
٨٠٨٠٠٠٠٠٠ دولار أميركي أو ما يعادلها بالعملة اللبنانية
- تشمل الكلفة أيضا الطوابق السفلية دون أن تدخل مساحتها في مساحة البناء  
المقترح ( بمعنى أن كلفة الطوابق السفلية جرى احتسابها ضمن الكلفة العامة



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

- ٦ -

التفتيش المركزي

الإقتراح الثاني

تجميع وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الثقافة ووزارة الشباب والرياضة في مجمع واحد داخل حرم الأونيسكو نظراً للتقارب والتماثل والتكامل بين الوزارات الثلاث في مهماتها.

- وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي ما تدفعه وزارة الثقافة والتعليم العالي ووزارة التعليم المهني والتقني في مبنى ستاركو يبلغ ٦٤٣.٥٦٠.٠٠٠ ل.ل.
  - مساحة العقار في حرم اليونسكو /٢م/٢٦١٥٠
  - المساحة السطحية للإنشاءات الحالية /٢م/٩٤٨٠
  - عدد الأبنية القائمة حالياً : /١٤/ مبنى معظمها أبنية قديمة تتألف من طابق أو طابقين .
  - وتوجد حالياً - وفقاً لما أفادتنا به المديرية العامة للطرق والمباني - دراسة لإضافة مبنيين يتألف كل منهما من بلوكين : بلوك A يشتمل على /٤/ طوابق وبلوك B يشتمل على /٦/ طوابق .
- مواصفات البناء المقترح تشييده :

يمكن هدم بعض الإنشاءات القائمة حالياً والإستعاضة عنها بتشييد بناء من جناحين يخصص لوزارة الثقافة ووزارة الشباب والرياضة والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني وفقاً للمساحات التالية :

- وزارة الثقافة /٢م/٣٠٠٠
- وزارة الشباب والرياضة /٢م/٣٠٠٠
- المديرية العامة للتعليم المهني والتقني /٢م/٢٠٠٠
- المساحة الإجمالية /٢م/٨٠٠٠

مع ترقيب حاجة مستقبلية بحدود /٢م/٣٠٠٠ إضافية لصالح الوحدات المذكورة أعلاه فتصبح المساحة الإجمالية /٢م/١١.٠٠٠ وتكون الكلفة في حدود  $4,400,000 = 400 \times 11,000$  دولار أميركي أو ما يعادلها بالعملة اللبنانية.

الإقتراح الثالث

أ - بالنسبة للمديرية العامة للنقل البري والبحري : الانتقال مرحلياً إلى المبنى المستأجر من قبل وزارة الأشغال العامة في الشياح لتوفير المبلغ الذي تدفعه سنوياً في





الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء  
التفتيش المركزي

- ٧ -

مبنى ستاركو والبالغ : /٤٦٢,٨٠٩,٠٠٠/ ل.ل.

ب - بالنسبة لوزارة الأشغال العامة والنقل

اقترح تشييد مجمع على العقارين /٣٥٨٢/ و /٣٥٨٤/ الأشرافية يستوعب

جميع الأجهزة والمؤسسات العامة التابعة لوصايتها

- المساحة المقترحة للتشييد تبلغ /٢٠/ ألف م<sup>٢</sup> مع اقتراح تشييد مبنى آخر

في المكان ذاته على العقارين المذكورين لوزارة البيئة بمساحة ٢٣٠٠٠ م<sup>٢</sup>

(بدل إيجا مبنى وزارة البيئة الحالي في إنطلياس /٢٨٢,٥٠٠,٠٠٠/ ل.ل.)

الكلفة الإجمالية المقدرة لهذا المجمع : ٤٠٠ × ٢٣٠٠٠ =

/٩,٢٠٠,٠٠٠/ أميركي أو ما يعادلها بالليرات اللبنانية.

الإقترح الرابع : المباني التابعة لوزارة المالية :

إن وحدات وزارة المالية - كما هو معلوم - مشتتة في مبانٍ متعددة ، ( المركز

الرئيسي الحالي - ساحة رياض الصلح - مبنى حطاب تجاه البريستول - مبنى مديرية

الواردات ، مديرية الشؤون العقارية ومصلحة المساحة)

مع الإشارة إلى أن وزارة المالية هي حالياً بصدد استئجار مبنى جديد يضم عدداً من

الموظفين مراقبي ضرائب جرى تعيينهم مؤخراً ، وقد عرض مشروع عقد استئجار المبنى

القائم على العقار رقم ١٤٥٣/ من منطقة الباشورة العقارية ( شارع بشاره الخوري) الذي

وافقت عليه إدارة الأبحاث والتوجيه.

وبما أنه يقتضي تجميع هذه المباني جميعها في مبنى واحد يضم جميع الوحدات ،

للأسباب ذاتها التي سبق شرحها،

وبما أنه بوشر بإقامة بناء موحد على عقار مخصص لوزارة المالية في منطقة

الأشرافية العقارية - كورنيش النهر - قرب مستديرة العدلية أبنية وزارة المالية ، منذ فترة

طويلة. وقد تم إنجاز الطوابق السفلى ، وتوقفت متابعة أعمال البناء. غير أن مجلس الوزراء

بقراره رقم ٢١ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦/٩/٢٠٠٠ وافق على مشروع مرسوم

بتحويل اعتماد مقداره /٧/ مليارات ليرة لبنانية ، من موازنة وزارة المالية - مديرية المالية

العامة لعام ٢٠٠٠ إلى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت لتنفيذ مبنى وزارة المالية

المذكور.

اللجنة الوطنية للتخطيط  
رئاسة مجلس الوزراء

- ٨ -

التفتيش المركزي

رابعاً : في النتيجة :

إستناداً إلى ما تقدم ،

وبما أن عملية التشييد بدلاً من الإستئجار توفر على الخزينة على المدى المتوسط والعام الكثير من الهدر في بدلات الإيجار وما يتبعها من بدلات خدمات مشتركة ويجنبها مضايقات وضغوطات وصفقات ودعاوى مع الجهات المالكة.

وبما أن تشييد المجمعات الحكومية من شأنه تأمين مبدأ الإستقرار الإداري للإدارة العامة ( بدلاً من انتقالها كل فترة من مبنى إلى آخر ) فضلاً عن تسهيل مراجعات المواطنين وتأمين المواقع الكافية من السيارات. والتخلص التدريجي النهائي من استئجار أبنية لصالح الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات.

وبما أن الدراسة الراهنة تناولت فقط الوزارات التي تدفع بدلات إيجار باهظة ضمن مدينة بيروت وأن دراسة أوضاع وحداتها في المناطق كافة مع دراسة أوضاع بقية الوزارات يستلزم الحصول على المستندات والخرائط اللازمة لإجراء المسح الشامل وتقدير الحاجة ووضع الكلفة في ضوئها ، وقد تعذر إنجازها بكاملها ضمن المهلة المعطاة للجنة ؛ وذلك لعدم تمكن الإدارات المختصة من تلبية ما طلب منها ، وعليه فإن اللجنة بحاجة إلى مهلة إضافية.

لذلك ،

فإن اللجنة إذ ترفع إلى دولتكم تقريرها الثاني تتمنى على مقام مجلس الوزراء بعد

موافقة دولتكم :

١- اتخاذ ما ترونيه مناسباً لجهة الإقتراحات الثلاثة الأولى الواردة في متن الدراسة وإعطاء توجيهاتكم في شأنها .

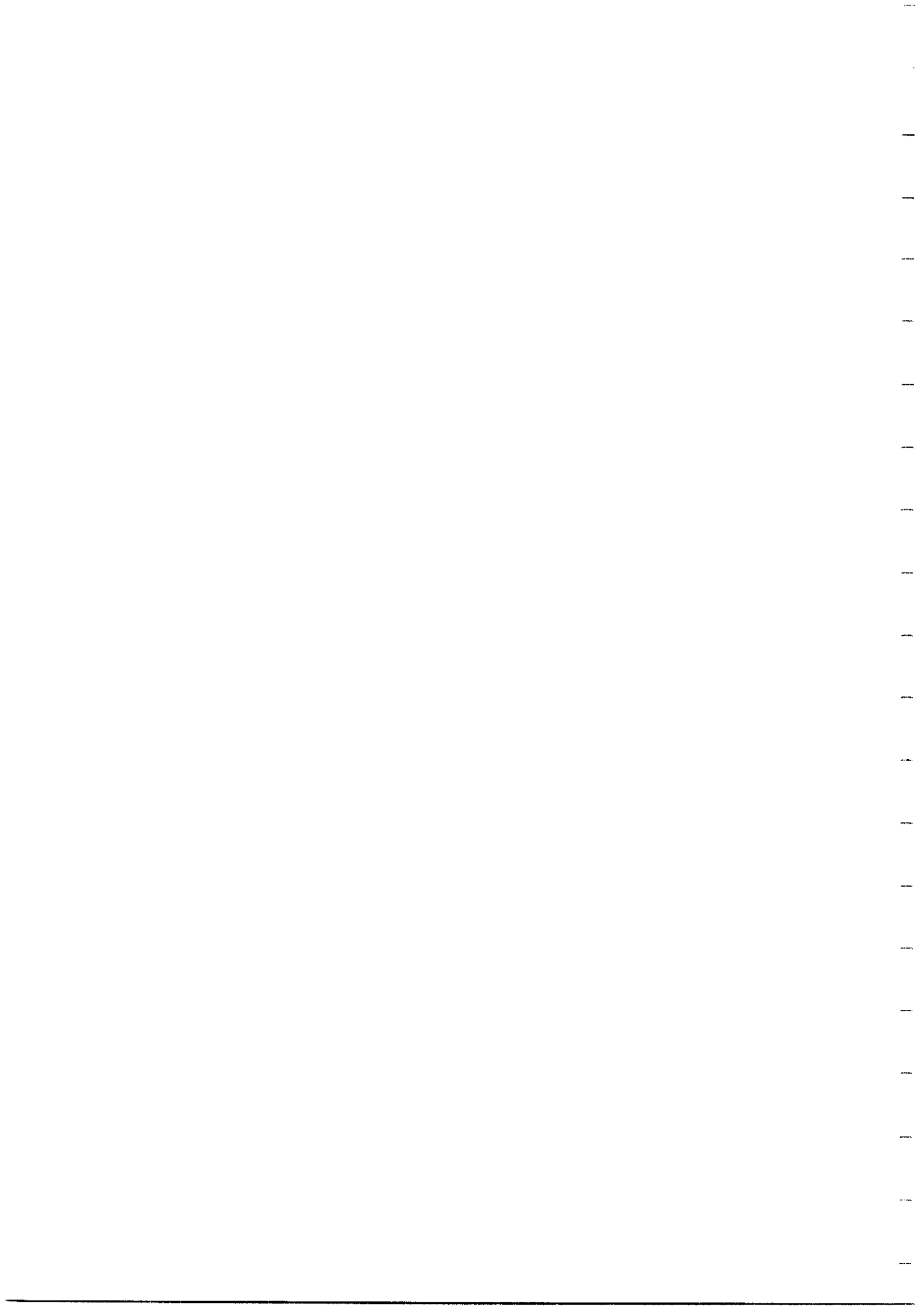
٢- النظر في إمكان منح اللجنة مهلة ثلاثة أشهر أخرى لإنجاز الدراسة بصورة نهائية لما تبقى من وزارات ضمن مدينة بيروت وفي بقية المناطق وتحديد المساحات المطلوبة وتقدير كلفتها بصورة شاملة.

رئيس اللجنة

المدير العام

لإدارة الأبحاث والتوجيه

محمود عز الدين



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

التفتيش المركزي

إدارة الأبحاث والتوجيه

رقم الصادر: ٩٢/٢١٩

رقم المحفوظات: ٩٢/٢٣٣

بيروت، في ١٧ تموز ٢٠٠٠

الموضوع: تقرير أولي يتضمن مقترحات اللجنة المكلفة اعداد

الدراسة العملية لتشييد مجمعات حكومية.

المرجع: قرار مجلس الوزراء رقم ٢١/ تاريخ

٢٦/٤/٢٠٠٠ المتعلق بتشكيل لجنة برئاسة مدير

عام إدارة الأبحاث والتوجيه تتولى وضع دراسة

عملية لتشييد مجمعات حكومية.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه المتعلقين بوضع دراسة عملية لتشييد  
مجمعات حكومية من قبل اللجنة المؤلفة من : مدير عام إدارة الأبحاث والتوجيه، رئيساً  
ومندوبين عن كل من رئاسة مجلس الوزراء، وزارة المالية، مجلس الإنماء والإعمار، إدارة  
الأبحاث والتوجيه ووزارة الأشغال العامة. يتضمن مقترحاتها بشأن اعداد الدراسة المطلوبة.  
وبنتيجة قيام اللجنة بواسطة مندوبي إدارة الأبحاث والتوجيه، بإجراء الاتصالات  
الفورية بالإدارات المعنية بالإضافة إلى الاستقصاءات اللازمة وذلك على المحورين التاليين:

المحور الأول - مسح دقيق للعقارات التي تملكها الدولة في مدينة بيروت والتي تصلح لتشييد  
مجمعات حكومية عليها.

المحور الثاني - مسح شامل للإدارات التي تدفع بدلات إيجار مرتفعة بموجب عقود منظمة  
استناداً إلى أحكام القانون رقم ٩٢/١٥٩ (حزبية التعاقد).

تم وضع التقرير الاولي التالي الذي يتضمن شرحاً لاوضاع المسألتين المذكورتين أنفاً

على النحو التالي:

الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء  
التفتيش المركزي

-٢-

أولاً: العقارات التي تملكها الدولة في مدينة بيروت والتي تصلح لتشييد مجمعات حكومية عليها:

زودت مديرية الشؤون العقارية للجنة، بناء على طلب رئيسها، بلانحة تتضمن أرقام ومساحات العقارات التي تملكها الدولة. ثم طلبت اللجنة أيضاً من المديرية المذكورة بموجب كتابها رقم ٩/٢٣٣ تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٠ تسمية مندوب فني (يرجح ان يكون مهندساً) من موظفي مصلحة المساحة وتكليفه مواكبة اللجنة - للقيام باجراء كشوفات حسية على العقارات الواقعة ضمن نطاق مدينة بيروت التي تتجاوز مساحتها /٥٠٠م/٢ تبين أوضاعها التفصيلية على الشكل التالي:

رقم العقار	المنطقة	المساحة	مقدار الحصة	ملاحظات
				وضعية حالة العقار إحدى الملاعب الجوار/التدابير...

ثم جرى عقد عدة اجتماعات مع مدير الشؤون العقارية ورئيس دائرة المساحة في بيروت ورئيس دائرة أملاك الدولة الخاصة من أجل الحصول على معلومات دقيقة عن العقارات التي تملكها الدولة في بيروت والتي يمكن تشييد ابنية حكومية عليها.

وقد واجهت اللجنة صعوبات وعراقيل كثيرة في محاولاتها المتكررة للحصول على المعلومات والمستندات المطلوبة لأنه لا يوجد لدى دائرة أملاك الدولة الخاصة معلومات حقيقية وكافية يمكن الاستناد إليها للبيان الوضع الحالي للعقارات التي تملكها الدولة في مدينة بيروت لأن آخر دراسة وضعت عن هذه الأملاك كانت عام ١٩٥٩.

الجمهورية اللبنانية  
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية  
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء  
التفتيش المركزي

- ٣ -

كما أنه لا يوجد لدى دائرة المساحة خرائط ومستندات يمكن الركون إليها نظراً لأن معظمها فقد اثناء الأحداث وقد تمكنت اللجنة بالتنسيق مع مديرية الشؤون العقارية من وضع لائحة بالعقارات التي يمكن تشييد مجمعات حكومية عليها وذلك في ضوء المستندات التالية:

١- خرائط أعدتها دائرة المساحة في بيروت لهذه العقارات بنساء لطلب اللجنة تضمنت مساحتها وحدودها والإنشاءات القائمة عليها حالياً وذلك استناداً إلى كشف حسي أجراه مساح مكلف من قبل هذه الدائرة.

٢- إفادات عقارية صادرة عن أمانة السجل العقاري المركزي في بيروت.  
- مع الإشارة استناداً إلى أنه تم إبراد ارقام بعض العقارات الواقعة ضمن نطاق محافظة جبل لبنان والتي اعتبرتها اللجنة ملائمة لتشييد أبنية عليها علماً أنه بالإمكان توفير عقارات أخرى ضمن المحافظة المذكورة من شأنها تلبية الحاجة التي قد تستجد لعقارات إضافية ،  
وفيما يلي لائحة بالعقارات التي تملكها الدولة والتي يمكن تشييد مجمعات حكومية عليها ضمن مدينة بيروت الكبرى وقد ارتأت هذه اللجنة إضافة عقار رقم /١٢٢٠/ رأس بيروت تملكه بلدية بيروت.

س

المساحة التي يمكن تنفيذ بناء عليها	وصف حالة العقار الراخنة والملاحظات المتعلقة	مقدار الحصة واسم الجهة المالكة	المساحة الإجمالية	المنطقة العقارية	رقم العقار
٢م/٥٥٠٠٠/ المستقلة	يوجد على العقار الإنشاءات التالية : نادي رياضي - ملاعب تنس مركز للجيش اللبناني - مركز بحوث، الموسوم رقم ١٩٥٧ تاريخ ١٩٨٨/٣/١٩ "مشروع إنشاء مركز الثقافة والمؤتمرات في مدينة بيروت".	٢٤٠٠ سهم جمهورية اللبناني	٢م/٥٢٠٨٧/	عين المريسة	٧٠٥
ينبغي إجراء كيول وتقييم لسعرقتها.	يوجد على العقار الإنشاءات التالية : مستشفى الكرنيتينا - مراكز لتوزيع الأدوية - مركز للصيانة - مستودعات أدوية - غرف لصحركات الكهرباء مكاتب موزعة - بنك العيون - مطابخ منفردة - مركز للجيش جامع بحالة الخراب	٢٤٠٠ سهم جمهورية اللبنانية	٢م/٤٦٠٥٨/	المدور	٢٩٧

٢٠٠٠/٧٥٠٠/٢ المصنعة من العقار.	يوجد على العقار الإنشاءات التالية: دار المعلمين - مخفر الدرك - قاعة رياضية - مدرسة - مبنى خضار - قسم مخصص لتخيرية أمن الدولة.	٢٤٠٠ سهم أملاك الدولة الخاصة	٢م/٤٠٧٩٤/	المصنعة ٣٥٥٤
ينبغي اجراء كمول بقيمة ٤٤٠٠.	المدينة الرياضية - سوق خضار - بيوت الضباط - مستشفى حكومي - وزارة البريد والبرق والنقل المشترك - المبنية تقسم مخصص لأمن الدولة	٢٤٠٠ سهم حكومة لبنانية	٢م/٤٠٣٧٣٢/	الشياح ٢٠١٦
ينبغي اجراء كمول بقيمة ٢٤٠٠.	موقف للسيارات مخصص حالياً لمصرف لبنان	٢٤٠٠ سهم الجمهورية اللبنانية مخصص للجيش الجمهورية اللبنانية ٢٤٠٠	٢م/٢١٨٠/	رأس بيروت ٢٩٧٦
	أمن الدولة بنائية بنائية محطة بنزين	سهم	٢م/٥٢٩/	رأس بيروت ٢٩٧٢
	ضم للعقار رقم ٢٤٨٢ الذي يملكه مصرف لبنان مصرف لبنان يضم له العقارات /١٤/و/٢٩٩٢/ /١٥٦٠/و/٢٩٨٨/و/١٥٥٩/و/٢٩٩١/و		٢م/٥١٩/ ٢م/٥١١/ ٢م/٥٢١/ ٢م/٢٦٥/ ٢م/١٣١٢٦/	٢٩٧٤ ٢٩٧٥ ٢٩٧٢ ٢٩٧٨ ٢٩٨٢
	/٢٩٨٢/و س			



.. ٧ -

ب - العقارات التي تملكها بلدية بيروت وذلك استناداً إلى إقادات عقارية صادرة عن أمين السجل العقاري المركزي في بيروت.

المساحة التي يمكن تشييد بناء عليها	مقدار الحصص وأسم الجبهة	المساحة الإجمالية	المنطقة العقارية	رقم العقار
المساحة التي يمكن تشييد بناء عليها	مقدار الحصص وأسم الجبهة	المساحة الإجمالية	المنطقة العقارية	رقم العقار
لا يوجد على العقار إنشاءات	٢٤٠٠ سهم بلدية بيروت	٢م/٤١٧٧/	رأس بيروت	١٢٢٠

<p>طلب مجلس إنشاء والإعمار من إدارة الأبحاث والتوجيه إنشاء رأيين حول تنفيذ أربعة مقارنات جديدة لصالح المديرية العامة للأثار لتقنين القطع الأثرية فطلبت هذه الإدارة منه بوجوب كتابتها رقم ٣٤١/١٠ تاريخ ١٩٩٩/١٠ عرض الموضوع على مجلس الوزراء</p>	<p>بموجب قرار اللجنة المشكلة بالنسور رقم ٤٧٣ تاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٥ أصبح هذا القرار من أملاك الدولة العامة</p>	<p>٢٤٠١ سهم العقار مستلك لمصلحة سكة حديد الناظورة طرابلس بموجب قرار المفوضية العامة رقم ١٥٩ و ١٦٠ تاريخ ١٩٤٢/٣/١٤</p>	<p>٢٤/٤٠٠٠/</p>	<p>الأثرقية (ساحة العبد)</p>	<p>٣٥٨٢</p>
<p>ينبغي إجراء دراسة وكيول دقيقة لوضعية.</p>		<p>٢٤٠٠ سهم العقار مستلك لمصلحة سكة حديد الناظورة طرابلس بموجب قرار المديرية العامة رقم ١٥٩/١٦٠ تاريخ ١٩٤٢/٣/١٤</p>	<p>٢٤/٤٠٠٠/</p>	<p>الأثرقية (ساحة العبد)</p>	<p>٣٥٨٤</p>

الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء  
التفتيش المركزي

- ٨ -

ثانياً: الإدارات التي تدفع بدلات إيجار مرتفعة والتي يقتضي العمل على تشييد أبنية  
لصالحها وفقاً للأولويات الواردة ضمن المجموعات الثلاث التالية:

١ - المجموعة الأولى: أجهزة الرقابة.

م

ملاحظات	المساحة المقترحة	رقم وموقع العقار	المساحة المستأجرة	بدل الإيجار السنوي	عدد المرآكز المطوّظة في الملاك	الإدارة
	البناء حوالي ٣٠٠ غرفة	العقار ٢/٢١١ / رأس بيروت	المساحة المستأجرة ٢م/٣٩٠/ + ٢م/٥٨٤٨/ تمت المرافقة الميدانية على استئجار ما في نفس المنفى	حالياً ١٠١,١٧٣/	- إدارة التفقيش المركزي ٣١/٠/٣٠٠/ أجير - إدارة المناقصات / ١٧/ - إدارة الأبحاث والتوجيه / ٢٢/ ١٦٥/ + مترجمين ( تعاقد ) ٢٧/ + أجير	التفقيش المركزي مجلس الخدمة المدنية ديوان المحاسبة
صنعت المرصوم رقم: ١٩٩٨/٥/٤ تاريخ ١٢٧٩ باستكمال كامل العقار رقم ٦٧٤/٢٧٤ زقاق البلاط المشغول حالياً من قبل ديوان المحاسبة ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.	حوالي ٥٠٠ / ٢م/٥٢٢٠ / حوالي ٢٥٠٧	بيروت ٦٤٧/ زقاق البلاط	٢م/٣٥٦٠ / موافقة مبدئية على استئجار مستودع في نفس المنفى مساحته ٢٥٠/٢م	٣١٥,٤٧١,٧٩٠ / ٢م/١٧٤٠ /	١٨٩	
	حوالي ٦٠٠ / ٢م/٦٠٠ /	٣٥٣ / الأشرافية	٢م/٥٥٠ /	١٣,٢٤٦,٥١٠	١٩	الهيئة العليا للتأديب

- ١٠ -

٢- المحموعة الثانية :

الإدارة	عدد المراكز الملحوظة في الملاك	بول الإيجار السنوي حالياً	المساحة المستأجرة	رقم وموقع العقار	المساحة المقترحة للبناء	ملاحظات
وزارة الثقافة والتعليم العالي	١١١	٠.٠٠٠/٤٨٧,٨٠٠,٠٠٠/٠.٠٠٠/	٢/٢١٦٨/ + ٢/١٧٥٠/ (مصلحة دار الكتب الوطنية)	سنتركي العقار رقم ١٣٤ / ميناء الحصن ١٠٦٣ / الفيل	حوالي / ٢/٣٠٠٠٠٠	لم يحصل من سوء التقنين للوزارة وحدة ملائمة حتى تاريخه
المجلس الدستوري	٢٥	٠.٠٠٠/٤٨٧,٥٠٠,٠٠٠/٠.٠٠٠/			حوالي / ٢/١٠٠٠٠	
إدارة الإحصاء المركزي	٢٣ + ٢٥٦	٠.٠٠٠/٤٨٨,٠٠٠,٠٠٠/٠.٠٠٠/	٢/١٧٨٨/	١٥٤ / القطاري سنتركي العقار رقم ١٣٤ / ميناء الحصن	حوالي / ٢/٥٠٠٠٠٠	يقتضي الأخذ باتيا ضمنية لوزارة الأشغال العمومية والمقل.
وزارة النقل	١٢٥	٠.٠٠٠/٤٦٢,٨٠٩,٠٠٠/٠.٠٠٠/	٢/١٨٤٢/	سنتركي العقار رقم ١٣٤ / ميناء الحصن	حوالي / ٢/٣٠٠٠٠٠	يقتضي الأخذ بالإحتيال
البري والبحري	١١٤	٠.٠٠٠/٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠/٠.٠٠٠/	٢/٢٠٠٠/	بئر حسن العقار رقم ٤٣٢٨ / الشياح		دمجياً بوزارة الأشغال العمومية

ملاحظات	المساحة المقترحة	رقم وموقع العقار	المساحة المستأجرة	عدد المراكز الملحوظة في الملاك	المجموعه الثالثه :
يقضي دراسة وضعيتها بالتسمية لسبع الوزارات.	حوالي/ ٢/٣٠٠٠	إيطاليا العقار رقم /١٣٤٠	٢٣٩٤	١٣٩	الإدارة وزارة البيئة
	حوالي/ ٢/١٥٠٠	سشارك العقار رقم /١٣٤٠	٢/١٦٣/	٥٧	مكتب وزير الشؤون الإصلاح الإداري

ثالثاً : ما زالت بصدد استكمال المعطيات المتعلقة بجوانب الملف كافة لا سيما لجهة تحديد التعاريف الأكثر ملاءمة ووضع التصاهيم الأولية لكن لابد الأتية ،

و يقدر الكلفة الأولية ... ويقدم المقترحات التي تتوصل إليها اللجنة ...

وعليه فإن اللجنة تحيل إليكم هذا التقرير الأولي مقترحة ما يلي :

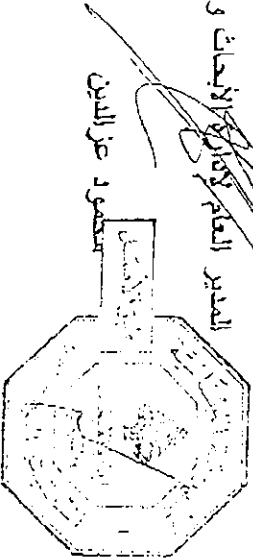
١- إعطاء التوجيهات اللازمة المتعلقة بلوريات اختيار الإدارات التي يقتضي تشييد أبنية لصالحها.

٢- التمني على مقام مجلس الوزراء الأفضل بجدد عمل اللجنة لمدة شهرين تالين للمكن من إنجاز المهمة المطلوبة منها بصورة نهائية.

الرئيس اللجنة

المدير العام لآثار الأبحاث والتوجيه

عماد عز الدين



الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية  
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام